CD/PV.696

9 February 1995
ARABIC
Original: FRENCH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والتسعين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ألساندرو فاتاني (ايطاليا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٩٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود قبل كل شيء، باسم المؤتمر وبصفتي الشخصية، أن أرحب بوزير الخارجية الجزائري، صاحب السعادة السيد محمد صلاح ديمبري، الذي سيكون أول المتحدثين اليوم. وقد شغل السيد ديمبري، قبل تعيينه وزيرا للخارجية، وظائف عامة عالية جدا: فقد عمل بصفة خاصة أمينا عاما في وزارة التعليم والبحث العلمي، وأمينا عاما في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وأمينا عاما في وزارة الخارجية وسفيرا في كندا واليونان. وإن وجوده بيننا اليوم يشهد بالاهتمام المتواصل الذي يوليه بلده لقضية نزع السلاح وبالاهتمام الذي يوليه لمحفلنا. وإني لواثق من أن المؤتمر سيتابع بيانه بقدر كبير من الاهتمام.

وبالإضافة إلى وزير الخارجية الجزائري، يوجد على قائمتي للمتحدثين اليوم ممثلو اليابان وسويسرا وألمانيا ورومانيا وأوكرانيا واستراليا. وأعتزم أن أعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة جلسة قصيرة غير رسمية سوف تخصص لتبادل للآراء بشأن موضوع هام وعاجل. وأدعو وزير الخارجية الجزائري إلى إلقاء بيانه.

السيد ديمبري (الجزائر): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب لكم عن ارتياحي لرؤية أن أعمال هذه الهيئة يقودها ممثل بارز لايطاليا التي هي بلد تحتفظ معه الجزائر بروابط تقوم على أساس تاريخ وجيرة مشتركين. وأتمنى لكم كل التوفيق في القيام بمهمتكم وأؤكد لكم كامل تعاون الوفد الجزائري. وأحيي صاحب السعادة السيد فلاديمير بتروفسكي، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وأيضا مساعده السيد عبد القادر بن اسماعيل، ومعاونيه، الذين يسهم تفانيهم وكفاءتهم المهنية إلى حد كبير في نجاح أعمال المؤتمر.

وإنني أريد، وأنا أخاطب المؤتمر اليوم، أن أشهد بالاهتمام الذي توليه الجزائر لأعمال هذه الهيئة وأن أعرب عن اهتمامنا بالإسهام على نحو فعال في الجهد المبذول من أجل نزع السلاح العام. إن التهديدات التي تثقل على استقرار مناطق معينة، وتصاعد التعصب الإثني والديني وزيادة حدته وأيضا الإرهاب انضافوا إلى أزمات قديمة لم تتم تصفيتها حتى الآن وإلى العقبات التي تنشأ عن الاحتفاظ بالترسانات الضخمة، بما فيها ترسانات أسلحة التدمير الشامل. وسنستطيع على نحو أسهل، برفض المذاهب التي تستند إلى توازن الرعب، أن نبني اختيارنا على معركة حقيقية من أجل السلام. وفيما يتعلق بمسلكها العام، فإن الجزائر تضع ثقتها التامة في العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وهي تجد فيه الأساس المناسب لترسيخ التشاور والثقة فيما بين الدول.

وقد أودعت الجزائر، في ١٢ كانون الثاني/يناير الماضي، وثائق انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤكدة على هذا النحو تخصيصها المدني البحت لأوجه استخدامها للطاقة النووية. وهذا الانضمام، إلى جانب أنه يشكل فعل ثقة في نظام عدم الانتشار، يؤكد سياسة جيدة الرسوخ في مجال استخدام الذرة انطوت منذ البداية على قيام الجزائر اختياريا بإخضاع منشآتها للبحث في مجال النظائر المشعة ولإنتاج المواد الانشطارية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا الأمر هو أيضا علامة تدل على رغبة في الإسهام في نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، في نيسان/أبريل القادم

وفي تبني نهج ذي طابع عالمي متزايد في مجال عدم الانتشار النووي. وهذه هي من جهة أخرى أسباب تدفعنا إلى أن نتناول بوعي وصراحة عناصر عدم اليقين التي يمكن أن تحول دون نجاح هذا المؤتمر.

وتتوقف فعالية نظام عدم الانتشار على طابعها العالمي. فمع وجود العدد الحالي من الدول الأطراف، تكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي صك نزع السلاح الأكثر مقبولية من جانب المجتمع الدولي. فهي تلعب دور الحائل أمام الانتشار ومن شأنها أن تسهل التعاون بين الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولذلك، من أجل تحقيق عالمية هذا الصك، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للتشجيع على الانضمام إليه على نحو أوسع نطاقا ولتصحيح عيوب المعاهدة وأوجه اختلال التوازن فيها. وإن بلدان عدم الانحياز، بما فيها تلك الممثلة هنا، تردد بانتظام صدى الآمال المشروعة في هذا الصدد. ويجب التفكير بتعمق في النتائج التي سجلتها المؤتمرات الاستعراضية الأربعة السابقة. ونعتقد أن الوقت قد حان تماما لكي تنفذ الدول النووية التعهدات الملتزم بها، ولا سيما التعهد بتنفيذ التدابير الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح. ولا جدال في أن التأخر في ذلك حتى الآن يشكك في قيمة هذه التعهدات ويفسد البناء المقام حول المعاهدة. ونعتقد بأن الوقت قد حان تماما للاعتراف بحق الدول التي تخلت اختياريا عن الأسلحة النووية وذلك بسرعة وضع صك دولي ملزم قانونيا يهدف إلى مقاومة استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وأخيرا، من المهم ضمان حصول جميع الموقعين على التكنولوجيا النووية ذات الاستخدام المدني. ولا يمكن أن ينحصر مؤتمر نيسان/أبريل المقبل في مجرد مناقشة بشان تمديد معاهدة عدم الانتشار. وسوف ينبغي ان يكون أيضا فرصة لتفكير مشترك في التدابير التي يمكن أن تعيد المعاهدة إلى غايتها الحقيقية وهي غاية صك لنزع السلاح يؤيد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتشارك الجزائر على نحو فعال في الحملة التي يقوم بها البعض لإعطاء أفريقيا مركز منطقة لا نووية ونأمل أن تزال قريبا العقبات الأخيرة أمام هذا المشروع وأن تحترم الدول الحائزة أسلحة نووية مركز القارة بعد بدء نفاذ المعاهدة. ونذكّر بأن هذا الهدف الذي حددته منظمة الوحدة الأفريقية منذ أكثر من ثلاثين عاما أصبح ممكن التحقيق منذ أن أنهت جنوب أفريقيا برنامجها النووي العسكري وهو فعل عظيم القيمة نحييه.

وقد آن الأوان لكي تحذو إسرائيل نفس الحذو للتعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يحتمل البعد العالمي لمعاهدة عدم الانتشار أي حدود. وقد سبق أن ساهمت البلدان العربية في نظام عدم الانتشار بانضمامها إلى المعاهدة وبتمسكها بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل. وهي تنتظر بالتالي من إسرائيل تعهدا مساويا، أي انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مجموع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتوحي حالة المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن مؤتمر نزع السلاح لن يستطيع اختتام أعماله قبل مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان/أبريل المقبل، كما كانت تطالب به بلدان عدم الانحياز، ولا قبل الذكرى السنوية الخمسين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية، كما اعربت الحكومة اليابانية عن رغبتها في ذلك. وعلى أساس هذا الافتراض، كيف سنستطيع المحافظة على نشاط المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية وبذل محاولة لكي يستطيع مؤتمر نزع السلاح الانتهاء من أعماله في حدود زمنية معقولة؟ وهذا السؤال له بالأحرى علاقة بالموضوع لأن نص المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ظل حبرا على

ورق تقريبا منذ عام ١٩٦٨. وتتمنى الجزائر عقد معاهدة فعالة للحظر الشامل للتجارب بأسرع ما يمكن. ونرى أن هذا الهدف واقعي في ضوء التقدم المشجع الذي أحرز في العام الماضي بالدفعة القوية التي أعطاها سفير المكسيك، السيد ميغيل مارين بوش ورؤساء الأفرقة العاملة. ومُرامنا هو أن يسود أحسن جو ممكن على مواصلة المفاوضات. ونحن ندرك أن إقامة نظم مراقبة متصلة ببعضها البعض ستكون عاملا أساسيا لإمكانية استمرار النظام. ويمكن أن تفكّر الجزائر، عندما يحين الوقت، أن تشرك في هذه النظم محطاتها لرصد الاهتزازات ومراقبة النشاط الإشعاعي في الغلاف الجوي، في إطار الشبكات المقترحة. وننتظر من الدول الحائزة أسلحة نووية أن تثبت التزامها بالتقدم الجديد بالامتناع عن القيام بتجارب جديدة وبقبولها الانضمام إلى المقترحات المقدمة من البلدان التي لا تحوز مثل هذه الأسلحة، ولا سيما المقترحات المتعلقة بالنطاق العالمي والشامل للحظر وهيكل وأساليب سير عمل المنظمة المعنية بتنفيذ المعاهدة.

وفي العام الماضي، عيّن مؤتمر نزع السلاح سفير كندا، السيد شانون، منسقا خاصا وكلفه بإجراء مشاورات بشأن الطريقة التي يمكن أن تجري بها المفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية تتناول المواد الانشطارية. وإن اعتماد مثل هذه الاتفاقية سيشكل بالتأكيد مرحلة حاسمة في عملية نزع السلاح النووي. ولذلك نعتقد أن هذه المحاولة يجب أن تتم في إطارها الحقيقي. إن تراكم اليورانيوم الذي تم إغناؤه بدرجة بالغة والبلوتونيوم الذي يتولّد من عملية نزع السلاح النووي، ودفن المواد المشعة بلا تصريح، والاتجار سرا بالمواد الانشطارية واحتياز بلدان معينة قدرات نووية غير معلنة، كل ذلك يثبت بوضوح أن المجتمع الدولي لا يمكنه عدم النظر بجدية في مسألة مخزونات المواد الانشطارية الموجودة. وبالفعل لا يبدو لنا حظر الإنتاج كافيا في حد ذاته. ونرى أن المسألة الحالية للمخزونات تستحق بأن تؤخذ في الاعتبار. وينبغي الآن أن تسند إلى اللجنة المخصصة التي اتفق أعضاء المؤتمر على إنشائها ولاية يولى فيها الاعتبار للحاجة الحقيقية لنزع السلاح ولا يكون الهدف منها فقط تخفيضا انتقائيا لمخاطر عدم الانتشار. ويجب على الهيئة منذ البداية أن تحدد أعمالها في إطار توقع إقامة نظام للرصد يقوم على أساس الشفافية والعالمية.

ولا شك في أنه كان لنهاية الحرب الباردة أثر شامل تمثل في تفادي مخاطر حرب معممة، وفي إدخال بعض التحسينات على موقف الدول فيما يتعلق بأمنها الخاص بها وفتح آفاق جديدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولكن السلم والاستقرار يتطلبان جهودا دائمة، بما في ذلك في منطقتنا التي هي منطقة البحر المتوسط. والجزائر من ناحيتها تدرج نهجها الإقليمي في إطار منع حدوث التوترات وتهدئتها. وينبثق نهجنا من الصبر في تكوين مجالات السلم والتشاور والتعاون، سواء من أجل تسوية مسألة الصحراء الغربية، أو في المنطقة الساحلية الصحراوية أو في المغرب أو في منطقة البحر المتوسط. وبواسطة هذه السياسة المتسمة بالعزم، تشارك الجزائر في الجهد الجماعي الرامي إلى تسوية الخلافات الدولية وإلى القضاء على عوامل الاحتكاك والتحريضات على سباق التسلح في محيط الجزائر المباشر. وثمة مثال توضيحي آخر لهذا النهج هو تنفيذ إجراء التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهي صك تولد عن الجهود الجماعية التي بذلها أعضاء هذا المؤتمر والتي لها حاليا قيمة المرجع في مجال نزع السلاح سواء بسبب نطاق المجالات التي تغطيها أو الآليات التي تنشئها.

وعلى المستوى الداخلي، تقع على عاتق بلدي المهمة الصعبة المتمثلة في غرس مجتمع طموح من الشباب في التقدم والعصرية من خلال ديمقراطية تعددية، وإضفاء قيمة على العناصر المكونة للشخصية القومية، واقتصاد مفتوح على العالم وتحقيق الأمثلة العليا للعدل والسلم والتنمية. وفي هذا التصور يندرج النضال المتسم بالعزم الذي يخوضه البلد ضد العنف والإرهاب، سواء في مظاهرهما أو في أسبابهما. وينبثق

هذا النضال من واجب ضمان حماية الحق الأساسي في الحياد، في مقدمة حقوق الإنسان، بنفس قدر انبثاقه من الرغبة في الترسيخ النهائي للآليات التي يجب أن تستند إليها ديمقراطية ستكون أثمن تراث نتركه لأجيال المستقبل.

وأردت، بمشاركتكم هذه الأفكار، أن أعرّفكم آمالنا ويقيننا فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يقوم به مؤتمر نزع السلاح والإسهام الذي يمكن أن يقدمه في إطار الجهود التي قبل بذلها المجتمع الدولي بأكمله في سبيل إقامة السلم والتعاون والوئام بين الشعوب. وكونوا على ثقة بأن الوفد الجزائري سيواصل، تحقيقا لذلك، تقديم إسهامه الكامل إلى مؤتمر تزع السلاح.

الرئيس: أشكر وزير خارجية الجزائر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

(يواصل المتحدث كلامه باللغة الانكليزية)

والمتحدث التالي هو ممثل اليابان، السفير تاناكا. وكما نعرف جميعا، اليوم هو المرة الأخيرة التي يتحدث فيها السيد تاناكا أمام المؤتمر. فسوف يغادر جنيف وله سجل خدمة رائع. وبالفعل فإن السيد تاناكا لم يقتصر على خدمة بلده بتميز بل قام أيضا بدور نشيط وفعال في أوقات رئيسية معينة للمفاوضات التي أجراها المؤتمر ولا سيما خلال المراحل الأخيرة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيتذكّر أعضاء المؤتمر بامتنان خاص جدا الكفاءة التي قاد بها المشاورات التي أدت إلى إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وإلى اعتماد الولاية التفاوضية التي أسندت إلى هذه الهيئة التي استطاعت فيما بعد تكثيف أعمالها التي نأمل جميعا انها سوف تنتهي قريبا بعقد معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية. وإنني أوجه باسم المؤتمر كل تمنياتنا بالرخاء والسعادة إلى السفير يوشي تاناكا وإلى أسرته أيضا. والآن أعطيه الكلمة.

السيد تاناكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس أشكركم جزيل الشكر على الكلمات الحارة جدا التي وجهتموها إليّ. لقد أتيحت لي الفرصة في الأسبوع الماضي، إبان الجلسة العامة الأولى للمؤتمر لعام ١٩٩٥، لكي أهنئكم على توليكم الرئاسة ولكي أعرب لكم عن ثقتي في الصفات التي سوف تستخدموها في إدارة المناقشات. وأود أن أهنئكم اليوم على أنكم استطعتم إيجاد اتفاق على تنظيم أعمال المؤتمر وعلى توصلكم إلى بدء الأعمال الأساسية على الفور. وإنني أجدد الإعراب عن ثقتي في مهاراتكم الرئاسية وأؤكد لكم كامل تعاون الوفد الياباني. وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بمقدم وزير خارجية الجزائر، السيد ديمبري، الذي تحدث منذ قليل في هذا المكان.

لم يتبق لي إلا بضعة أيام قبل ان أغادر جنيف ولذلك لي عظيم الشرف أن أستطيع التحدث مرة أخيرة أمام مؤتمر نزع السلاح. وقد جئت في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ لأنضم هنا إلى هؤلاء الذين كانوا يعملون بهذا القدر من الاجتهاد في وضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في شكلها النهائي. إن الكفاءة التي أبدتها هذه الهيئة المتعددة الأطراف الفريدة للتفاوض على نزع السلاح بتوصلها إلى حظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل أثرت على المجتمع الدولي. وعن طريق اشتغالي بمسائل مثل الحظر الشامل لتجارب

الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، والفضاء والشفافية في مجال التسلح، أسعدني أن أستقبل العديد من الزملاء الجدد وأسفت لرؤية كثير من الأصدقاء الأعزاء يتركوننا. وقد جاء دوري اليوم لأودّع المؤتمر.

وإنني لفخور بأنني شاركت في أعمال مؤتمر نزع السلاح "CD" كما يسميه بلا تكلف زملاؤنا الانكليز، الذي هو عالم مصغّر. وبالطبع لهذا المختصر في أوساط الأزياء والموسيقى معنى مختلف ويشير إلى حقيقة ألطف، ولكن لم يكف "CD" الخاص بنا عن قيامه بدور رئيسي في حفظ السلم والأمن داخل المجتمع الدولي. وكان مؤتمر نزع السلاح سببا في وجود اتفاقات مثل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة قاع البحار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد حظيت في عام ١٩٩٣ بامتياز رئاسة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية التي كانت قد أعيد إنشاؤها في ذلك الوقت بعد سنة من التوقف. ولم يكن لدى اللجنة بعد ولاية التفاوض على معاهدة، لكني استطعت أن أشجع المشتركين على بدء مناقشات يمكن أن تكون مفيدة عندما نفتح باب المفاوضات. وقد خطا المؤتمر خطوة تاريخية باتخاذه، في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، قرار بدء التفاوض على معاهدة حظر شامل للتجارب.

وتم في العام الماضي إحراز تقدم كبير في المفاوضات التي أجرتها اللجنة المخصصة برئاسة سفير المكسيك، السيد مارين بوش. ويجب الإشارة بصفة خاصة إلى أن الفريق العامل المعني بالتحقق، الذي يرأسه سفير ألمانيا، السيد هوفمان، أعطانا، استنادا إلى العمل الكثيف حقا الذي قام به الخبراء، فكرة محددة فيما يتعلق بشكل نظام التحقق. وقد استأنف هذا الفريق أعماله في العام الحالي بهدف زيادة تفصيل النظام وتحسينه.

ونظرا لأن النقاط الأساسية في المجال التقني قد تم توضيحها في مجموعها، فإن الوقت قد حان لكي نعكف على دراسة المسائل الحساسة التي تطرحها هذه المفاوضات والتي تتطلب قرارات سياسية من جانب الدول الأعضاء في المؤتمر. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالمسائل المتصلة بنطاق تطبيق الصك، وبالتنظيم الواجب وضعه في إطار الصك، ولا سيما تكوين المجلس التنفيذي وسلطاته، وبالإجراء المتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات التفتيش الموقعي وبدرجة التدخل الخاصة بعمليات التفتيش هذه، وأيضا ببدء نفاذ المعاهدة ومدتها ونقضها. وقبل أن أغادر المؤتمر، أحرص على دعوة زملائي إلى مضاعفة الجهود للتغلب على خلافاتهم وإلى أن يبرموا، بمجرد إمكان ذلك، معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وأوجه كل تمنياتي بالتوفيق إلى من سيرأس اللجنة المخصصة في هذا العام، سفير بولندا، السيد ديمبنسكي.

ومن بين المسائل الهامة من الناحية السياسية، أن أكثرها حساسية هي بلا شك مسألة نطاق تنفيذ المعاهدة. وقد أوضح مسؤول رفيع المستوى في حكومة الولايات المتحدة كل الوضوح، أثناء الجلسة العامة الأولى لدورة ١٩٩٥، الخطوط الرئيسية لموقف هذا البلد الذي هو أحد البلدان الرئيسية الحائزة أسلحة نووية. وترى اليابان أن ما هو مهم بالدرجة الأولى هو أن تنص المعاهدة المقبلة على حظر شامل حقا للتجارب النووية. ولا يجب ان نسمح بأي استثناء من هذه القاعدة ومن واجبنا أن نحذف من الصك كل ما يمكن أن يتيح مناصا. فإذا توصلنا إلى ذلك، فسنحقق عندئذ تقدما حقيقيا سيسهل بلا أي شك إنجاز المفاوضات وإبرام المعاهدة بسرعة.

وسأتناول أيضا بإيجاز مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا أود أن أوصي بذلك بأن مسائل أخرى مثل ضمانات الأمن السلبية أو الشفافية في مجال التسلح هما أمران يمكن الاستهانة بهما. والأمر فقط هو أن وقف إنتاج المواد الانشطارية هو إحدى المسائل الهامة جدا التي يجب علينا معالجتها في إطار عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وينبغي أن نتفادى أن نفرض على أنفسنا اختيارا حاسما بين كل شيء أو لا شيء وأن نستهدف بالأحرى تقدما منتظما. ولا يجب ان تدوم إلى الأبد المشاورات المتصلة بالولاية التفاوضية. وآمل إمكان التغلب على الصعوبات في المستقبل القريب جدا، تحت إشراف سفير كندا، السيد شانون، الذي عيّن منسقا خاصا للمسألة، وأن تبدأ المفاوضات قريبا.

وقد سبق لي أن قلت إنني فخور بأنني شاركت في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولا أغادر جنيف شاعرا بالأسف لعدم حضوري إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب أو بدء المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأنني واثق بأن كلاهما سيتحقق. وإنني أعهد إلى زملائي بهذه المسائل الهامة وآمل أملا صادقا أن أسمعكم تقولون بدوركم في يوم ما - ربما بشعور من الرضا أقوى من شعوري - إنكم فخورون بأنكم شاركتم في أعمال هذه الهيئة.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أشكر زملائي على تعاونهم، وعلى صداقتهم وعلى تشجيعهم وحتى على نقدهم وهي أمور كان لها كلها تقدير عندي. وأشكر أيضا الأمانة التي يديرها السيد بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، وبصفة خاصة مساعده السيد بن اسماعيل، وأخصائيي الشؤون السياسية والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وجميع الأشخاص الآخرين الذين يقومون بخدمات المؤتمرات على إسهامهم القيّم في الأعمال الهامة لهذه الهيئة السامية. وداعا يا زملائي الأعزاء.

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إليّ. وأقدم إليه كل تمنياتي بالسعادة في المستقبل. وأعطي الآن الكلمة لممثل سويسرا، السفير موزير.

السيد موزير (سويسرا): استسمحكم أولا في أن أهنئ صاحب السعادة السيد محمد صلاح ديمبري، وزير خارجية الجزائر على بيانه الهام. السيد الرئيس، يسرني أن أبدأ الكلام في وقت توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ان مواهبكم الدبلوماسية تشكل ضماناً لنجاح أعمالنا. وانني أحرص على أن أقول لكم ذلك باللغة الرسمية الثالثة للبلد الذي يستضيفكم.

(يواصل المتحدث إلقاء كلمته بالايطالية)

انه ليسرني بالغ السرور، كما قلت، أن أتحدث في الوقت الذي تتولون فيه رئاسة هذه الهيئة. وأنا واثق بأنكم ستديرون أعمال المؤتمر بكفاءة لأنكم منذ زمن طويل ممثل هذه الدولة العظيمة من دول البحر المتوسط التي هي ايطاليا وكنتم مديراً عاماً في وزارة خارجية ايطاليا.

(يواصل المتحدث كلمته بالفرنسية)

ونعرب أيضا عن تقديرنا لسلفكم البارز صاحب السعادة سفير جمهورية ايران الاسلامية، السيد سيروس ناصري، الذي قام بطريقة نموذجية بمهمته كرئيس للمؤتمر. ونشكر أيضاً الأمين العام للمؤتمر، السيد بتروفسكي، وأيضا جميع موظفي الأمانة.

إن الجميع متفقون على قول إنه يوجد كميات من الأسلحة أكثر من اللازم في العالم. وتبدأ الصعوبات عندما يراد تحديد مواقع التكدسات المفرطة للأسلحة. ومن المفروض أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة المثالية لحسم كل هذه المشاكل - وسيكفي ان ينجح في حل مسألة زيادة عدد اعضائه وأن يكتسب الصفة التمثيلية المتوقعة أيضاً من الاتفاقية التي يضعها. وسيسر سويسرا أن تشترك بوصفها عضواً كامل الحقوق. وبعد أن يصبح بلدنا عضواً، سوف يكون من الأسهل لنا أن نحصل على الاعتمادات اللازمة لمساندة أهداف المؤتمر وأعماله على نحو أفضل. ويبين مثال عمليات التفتيش التي جرت في إطار لجنة الأمم المتحدة المخصصة ان سويسرا لديها خبراء معترف بهم دولياً في هذا المجال واني أخاطب المؤتمر اليوم من هذا المنظور.

ويرى الوفد السويسري انه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يهتم، ليس فقط بأسلحة التدمير الشامل - وأن يقلق منها - لكن أيضا بالأسلحة المسماة تقليدية. وتجرّ الأسلحة التقليدية في هذه الأيام مخاطر بالغة الخطورة في مجال الأمن. ولما كانت اللجنة المخصصة للشفافية في مجال التسلح التي قادها بمهارة بالغة السفير بويتا في العام الماضي هي اللجنة الوحيدة التي تتناول مسألة الأسلحة التقليدية، يجب حتما أن يعاد انشاؤها. وفي نفس الوقت، سوف ينبغي أن ينجح فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة وتحسين سير عمل سجل الأمم المتحدة في أن يوسع هذا السجل بطريقة واقعية. وفي كل هذه المشكلة، يراد أن تؤخذ في الاعتبار المخزونات العسكرية وأيضاً الانتاج القومي.

وتحيّ السلطات السويسرية السفير مارين بوش، رئيس اللجنة المخصصة، وأيضاً رئيسي الفريقين العاملين، السفير هوفمان والسفير ديمبنسكي، تحية مستحقة في ضوء التقدم المحرز في إعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل التقنية المتصلة بالتحقق والمسائل المؤسسية. وهكذا تكون قد أرسيت أسس سوف نستطيع بواسطتها تناول هذه المسائل الموضوعية التي تحتاج قرارات أكثر اتساقا بالطابع السياسي. وفي هذا السياق، تؤيد سويسرا حظراً للتجارب شاملاً قدر الامكان. وسوف يكون وضع بند عام هو الوسيلة القانونية الأنسب لبلوغ هذا الغرض. وان وجود استثناءات تبيح أنواعاً معينة من التجارب النووية قد يجرد الاتفاقية من أي معنى. ولا يمكن التمييز بين التفجيرات السلمية، في آثارها، والتفجيرات "غير السلمية" وسوف يجب بالتالي حظرها أيضاً. وليس لها معنى عملي لكنها يمكن أن تضر بالبيئة على نحو خطير. ان استحداث متفجرات نووية "سلمية" لا يختلف عن استحداث أسلحة نووية. فينبغي اعتبار حظر التجارب خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بنظام التحقق، يجب أن يستخدم فيه عدد معين من وسائل الكشف: ومن بين هذه الوسائل، سيكون للكشف السيزمي دور رئيسي، ولكن لا يجب أن تهمل لهذا السبب الأساليب الثلاثة الأخرى التي أخذها الفريق العامل في الاعتبار. ولا يستبعد في هذا الخيار أن تضاف أساليب أخرى مع التجربة ووفقا لنهج تطوري. وسوف ينبغي لنا أن نفكر معاً في تقسيم المهام بين الدول الأطراف والمنظمة الدولية المعنية بتنفيذ المعاهدة. وعلى وجه العموم، سوف ينبغي ايجاد توازن بين التكلفة والفعالية لوضع نظام مرض. وقد قرر المجلس الاتحادي السويسري الاسهام في المرحلة الاستكشافية للتجربة التقنية الثالثة لفريق

الخبراء العلميين بإشراك محطة من محطات البيتا. ويبدو لنا ان فعالية المنظمة الدولية التي سننشئها هي أمر أساسي لايجاد الثقة في المعاهدة. ولأول وهلة، من المغري اللجوء إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمراقبة تنفيذ نصوص الصك. ولكن لا يجب نسيان ان لهذه الوكالة مهمة أخرى. ان نظام الرصد الدولي الذي نعتزم اقامته هو ابتكار وسيلزم وجود خبراء في مجالات خاصة جداً وأيضاً مفتشين بصفة استثنائية للقيام بعمليات التفتيش الموقعي. وقد يتطلب الأمر أيضاً، حسب الحالة، الخدمات المتخصصة لمنظمات أخرى.

وسوف يجب أيضا أن تظهر عالمية الصك الذي نهدف إليه في طرائق بدء النفاذ التي سنحددها. وللأسباب نفسها. لا يجب جعل نقض المعاهدة سهلا للغاية. وما يلزم هو أن نجد لبدء النفاذ صيغة تضمن انضمام أكبر عدد من الدول بلا شك ولكن شريطة أن تدخل في هذه الصيغة الدول النووية وأيضاً جميع الدول التي لها قدرة نووية وخصوصا الدول المسماة دول العتبة. ومع ذلك ينبغي أن يحاول وضع آلية يمكن أن تحول دون توقف بدء النفاذ على ارادة دولة واحدة أو مجموعة دول. وفي هذا الشأن أيضاً، من الأساسي لنجاح المفاوضات أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح بدء زيادة عدد أعضائه. وبالتالي نحن على اقتناع بأنه سيمكن القيام بأعمال ضخمة على المدى القصير. ويتسم اتخاذ قرارات أساسية معينة بأهمية أساسية في الوقت الذي يقترب فيه انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها في نيسان/أبريل - أيار/مايو من هذا العام، وفي نفس هذا السياق، سوف يكون من المفيد استئناف الأعمال المتعلقة بمسألة ضمانات الأمن السلبية التي أجراها في العام الماضي بروح ابتكارية ومنفتحة السفير غييوم الذي نحيي جهوده.

ان عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية سيشكل خطوة أساسية على طريق تحديد الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونأسف للغاية لأنه لم يمكن بعد انشاء ولاية للتفاوض بشأن هذه الاتفاقية في اطار هذا المؤتمر ونعتقد بأن الجدال الذي يثيره مضمون هذه الولاية لا يمكن حسمه مقدما لكن فقط اثناء اجراء المفاوضات بشأن الاتفاقية في حد ذاتها. ونود أن نشكر السفير شانون على الجهود التي لا تكل التي بذلها في اطار ولايته.

وتتصل مسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء اتصالا وثيقا بمجموع المشاكل المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويتمنى بلدي اتخاذ تدابير محددة يمكن ان تعوق على نحو فعال حدوث سباق للتسلح وتسمح في نفس الوقت باستخدام تكنولوجيات القذائف التسيارية في الأغراض السلمية.

وتتابع سويسرا بقدر كبير من الاهتمام أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى أن يسجل المؤتمر هذا العام كثيرا من التقدم والنجاح ونأمل أن يوسع نطاق عمله من أجل ضمان تحديد للأسلحة مطرد الفعالية على المستوى العالمي.

الرئيس (الكلمية بالانكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

(يواصل المتحدث الكلام بالايطالية)

وأشكره أيضاً على أنه ألقى كلماته بلغة دانتي الجميلة.

(يواصل المتحدث الكلام بالانكليزية)

وأعطي الآن الكلمة لممثل المانيا، السفير هوفمان.

السيد هوفمان (المانيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكركم صادق الشكر على ادارة مناقشاتنا مثلما فعلتم في هذه الآونة الحاسمة وعلى أنكم حققتم على الأقل اعادة تشكيل أكثر اللجنة الفرعية أهمية بالنسبة لنا جميعا ألا وهي اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ولدي أمل وطيد أن يمكن حسم مسألة إعادة تشكيل الهيئات الثلاث الأخرى على وجه السرعة، أي اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء، واللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها واللجنة المخصصة للشفافية في ميدان التسلح. وآمل أيضاً ألا يتأخر المؤتمر في انشاء لجنة مخصصة لحظر انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة وغيرها من النبائط المتفجرة النووية وهي مسألة تعلق عليها الحكومة الألمانية أكبر درجة من الأهمية.

وكما تدعو إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٧٠/٤٩ - المعتمد بتوافق الآراء - بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي الآن لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات وأن يتفاوض بنشاط، باعتبار ذلك مهمة لها الأولوية، ثم ان يعقد مثل هذه المعاهدة دون إبطاء. وتوافق الحكومة الألمانية تماماً على هذا الهدف وتتمسك بابرام مثل هذا الصك في أقرب وقت. ولا ينكر أحد الأهمية التي تتسم بها المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة بالنسبة للمرحلة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. وكما أشار اليه سفير الولايات المتحدة، السيد رالف أورل، أمام هذه الهيئة منذ أسبوع، سوف ينبغي لنا أن نتقدم قدر الامكان في المفاوضات المتعلقة بحظر للتجارب قبل دعوة هذا المؤتمر إلى الانعقاد في نيسان/أبريل. وفيما يتعلق بمسألة معرفة بماذا يجب أن يترجم هذا التقدم، سوف أذكر بعض المسائل الرئيسية من الناحية الموضوعية مثل نطاق تنفيذ المعاهدة والالتزامات الأساسية التي سينشئها، والجانب السياسي لعمليات التفتيش الموقعي - آلية تسيير عمليات التفتيش هذه، على سبيل المثال - وأيضا مواصلة اعداد نظام دولي للرصد، على أساس النتائج التي يتم الحصول عليها داخل فريق الخبراء المعني بهذه المسألة. وأنا واثق بأن سفير بولندا، السيد لودفيك ديمبنسكي الذي عيّن تواً رئيساً للجنة المخصصة للحظر الشامل للتجارب النووية، وكذا رئيسا الفريقين العاملين المعنيين بالتحقق والمسائل القانونية والمؤسسية، سوف ينظمون المفاوضات بطريقة يمكن بها تسجيل تقدم كبير في النقاط التي لا يزال يجب حسمها في هذا المجال قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونظرا لأنها المرة الأولى التي أتحدث فيها في الدورة الحالية، أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئ السفير ديمبنسكي على تعيينه للقيام بهذه المهام الصعبة وبأن أقدم له كل تمنياتي بالتوفيق. وأودّ أيضا أن استرعي الانتباه إلى أن الحكومة الألمانية تؤيد فكرة عقد اجتماع للجنة المخصصة بين مختلف أجزاء دورة المؤتمر حسب القرار الذي قد يتخذه المؤتمر بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة.

وقد علمت بارتياح أن فريق الخبراء المعني بنظام الرصد الدولي استأنف أعماله منذ يوم الاثنين، تحت ادارة السيد بيتر مارشال المتسمة بالكفاءة. وسوف أذكر بأن الفريق العامل المعني بالتحقق أسند إلى هؤلاء الخبراء مهام في نهاية دورة ١٩٩٤ بحيث أنه يمكن لهؤلاء أن يواصلوا الآن أعمالهم على أسس متينة.

ولحسن الحظ ان أحد أحجار العثرة في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة قد أزيل: وهل يحتاج الأمر إلى التذكير بأن الموقف السابق التي كانت تقفه الولايات المتحدة والذي كان ينبغي تبعا له أن ينص على الحق في نقض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عندما تكون قد انقضت على بدء نفاذها فترة عشر سنوات، كان قد اثار في ألمانيا قلقا أعرب عنه وفدي عندما ذكرت الولايات المتحدة هذه الفكرة لأول مرة في العام الماضي؟ وقد استقبلنا بالتأكيد بارتياح شديد قرار الولايات المتحدة بسحب اقتراحها.

ويود الوفد الألماني بشدة أن يعاد بسرعة وفي أحوال جيدة، انشاء اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتتسم ضمانات الأمن السلبية بأهمية كبيرة بالنسبة لبلدان عديدة. فإذا أخفقنا في إعادة تشكيل هيئة فرعية معنية بهذه المسألة، سوف يحتمل أيضا أن يُفهم ذلك بأنه نذير شر في الوقت الذي يقترب فيه انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وفضلا عن ذلك، آمل أن تؤدي المناقشات التي تجريها حاليا الدول الحائزة أسلحة نووية بشأن المسألة إلى نتيجة مرضية خلال الأسابيع القادمة - وسيجعل ذلك أعمال اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية تحرز تقدما وهي لجنة آمل أيضا أن يكون قد أعيد تشكيلها في غضون ذلك. ويبدو لنا أن ضمانات الأمن التي أعطتها مؤخرا بعض الدول الحائزة أسلحة نووية إلى أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان تشكل تدبيرا هاما من شأنه أن يسهل احراز تقدم في هذا الميدان.

وتأسف ألمانيا أن تكون هنا محل جدال مسألة إعادة تشكيل اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح. وإن اعتماد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة للأصوات القرار ٧٥/٤٩ جيم بشأن الشفافية في التسلح يثبت إلى حد كبير الأهمية التي يعلقها المجتمع العالمي على هذا البند من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفوق ذلك، ان اللجنة المخصصة المشار اليها هي الهيئة الوحيدة التي يتناول المؤتمر في إطارها - على الأقل جزئيا - المسائل المتصلة بنزع السلاح التقليدي. وقد بينت منذ الآن المناقشات البناءة والمثمرة التي جرت في العام الماضي داخل هذه اللجنة انه ينبغي مواصلة الأعمال الموضوعية. والوفد الألماني على استعداد للإسهام في التقدم في هذا المجال الهام بأن يتولى رئاسة هذه الهيئة إذا قرر مؤتمر نزع السلاح ذلك.

وفي هذا الشأن، أحرص على أن أشير إلى أن مسألة نزع السلاح التقليدي تستحق أن تبحثها هيئتنا بمزيد من العناية. فالمنازعات ذات الأسلحة التقليدية تعددت وآثارها المشؤومة على الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر لا تفتأ تزداد. والمشاكل التي يوجدها الأمن في مناطق معينة من العالم والتي تنتج عن منازعات ذات أسلحة تقليدية أصبحت واضحة أكثر من اللازم. ولذلك أدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إعادة انشاء اللجنة المخصصة في هذا الميدان الهام. ففي قراريها ٧٥/٤٩ نون وسين، تطلب الجمعية العامة بوضوح إلى مؤتمر نزع السلاح أن يتناول مسائل معينة من هذه الزاوية. ويرى الوفد الألماني أنه قد آن الأوان لبحث مسألة نزع السلاح التقليدي في إطار أوسع نطاقاً مما كانت عليه الحال في السنوات السابقة. ويمكن أن تُخطى خطوة أولى على هذا الطريق وقت إعادة النظر في جدول أعمال المؤتمر. وتعلق الحكومة الألمانية أيضاً أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء وتؤيد إعادة تشكيل اللجنة المخصصة على وجه السرعة في إطار هذا البند. ولم تكف ألمانيا عن المشاركة في أعمال هذه الهيئة، ولا سيما بتقديم اسهام نافع لأعمال خبراء ساعد في توضيح عناصر المسالة. واجتهدت في جعل اللجنة المخصصة تُعطى ولاية تفاوضية، أو في حالة عدم توافر ذلك، اجتهدت في جعل المؤتمر يدرس على الأقل تدابير الثقة التي يمكن أن تساعد على تبديد الشك وعدم الثقة بخلق جو من التعاون المساعد على استخدام الفضاء في

الأغراض السلمية. وينبغي أيضا للمؤتمر أن يواصل العمل داخل هذه اللجنة مهما كانت القيود التي تفرضها على الوفود مفاوضات أخرى هامة جارية.

وأريد أن أتناول مسالة أخرى ذات درجة عالية من الأولوية مدرجة في جدول أعمال المؤتمر ألا وهي منع انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة وغيرها من النبائط المتفجرة النووية. وترى الحكومة الألمانية أن معاهدة بشأن منع انتاج هذه المواد ستكون أحد أحجار الزاوية لعدم انتشار الأسلحة النووية وأيضا لنزع السلاح النووي. وإذا أخفقنا في انشاء لجنة مخصصة لوقف انتاج المواد الانشطارية وفي بدء المفاوضات ببالغ السرعة سوف يتأثر دور المؤتمر بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن الممكن منذ الآن بدء مفاوضات موازية لتلك المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ورغم أن المفاوضات الثانية أساسية، فإن اجراء مداولات بشأن وقف انتاج المواد الانشطارية في اطار ولاية تفاوضية سوف يساعدنا في تحسين تفهمنا للمشاكل الرئيسية التي قد توجدها معاهدة بشأن هذه المسألة. ولكي نبدأ بسرعة المباحثات، يجب أن نتفق على اعطاء لجنة مخصصة ولاية قائمة على القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩٩٣ بتوافق الآراء. ونرى أن ولاية مصوغة على هذا النحو لن تمنع اطلاقا الوفود من الاهتمام بدراسة مسألة نطاق تنفيذ المعاهدة المحتمل - وسوف يسعدنا من جهة أخرى المشاركة في هذه المناقشة. وانني حريص على أن أحيي الحكومة الكندية تحية خاصة جداً لاستضافتها حلقة دراسية غير رسمية عن المسائل المتصلة بصك يحظر انتاج المواد الانشطارية في أغراض التسلح. وقد أتاحت حلقة التدارس هذه التي حظيت بشرف الاشتراك فيها، فرصة لتوضيح بعض النقاط وتمهيد الطريق لاتخاذ قرار بشأن انشاء لجنة مخصصة للمسألة. وانني انتظر باهتمام نتائج المشاورات التي يجريها مساعد الرئيس، السفير شانون، بشأن مناسبة الأوان لتعيين منسق خاص في هذا المجال. وفي رأيي أنه ينبغي أن تؤدي هذه المشاورات مباشرة إلى انشاء هيئة فرعية مخولة صلاحيات كاملة.

وللأسف، لم تحسم بعد مسألة توسيع نطاق تكوين المؤتمر رغم الجهود العديدة التي بذلت لبلوغ هذا الغرض. وكما نعلم جميعا سوف يفقد المؤتمر اعتباره إذا استمر في إهمال التوقع المبرر لزيادة عدد أعضائه. ولهذا السبب، تؤيد الحكومة الألمانية، من حيث المبدأ، صيغة تقبل وفقاً لها بصفة عضو في المؤتمر أي دولة تكون قد قدمت طلبا لذلك. هذا وإن ألمانيا على استعداد أيضا لتأييد اي اقتراح قد يؤدي إلى توسيع نطاق تكوين المؤتمر توسيعا كبيرا ومتوازناً. ويمكن أن يستند منسق خاص معني بهذه المسألة - لا يزال ينبغي تعيينه - إلى قرار الجمعية العامة الذي اعتمد بتوافق الآراء في هذا الشأن.

ويرى الوفد الألماني أن الطلب الذي قدمته سلوفاكيا في هذا الصدد لا يمت بصلة للمسألة العامة لزيادة عدد أعضاء المؤتمر ويجب بحثها على حدة. وبالفعل، كانت الجمهورية الاتحادية التشكية والسلوفاكية السابقة عضوا في المؤتمر واتفقت الدولتان الناشئتان عنها على أن تخلف سلوفاكيا في هذا الشأن الجمهورية الاتحادية. ولا شيء يبرر ألا تكون أي من الدولتين الخليفتين ممثلة في المؤتمر. ولهذا السبب تؤيد الحكومة الألمانية تماما الطلب الذي قدمته سلوفاكيا لقبولها عضوا في المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): اشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إليّ. وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا، السفير نياغو.

السيد نياغو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أحيّي وزير خارجية الجزائر فوجود السيد محمد صلاح ديمبري في هذا المكان والخطاب الذي ألقاه يشهدان للأهمية التي تعلقها الجزائر على أعمال مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، يسرني بالغ السرور أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أنتم الممثل البارز لدولة عظيمة لرومانيا معها علاقات صداقة منذ زمن طويل جداً. وأنا واثق بأن خبرتكم وما لكم من مواهب الدبلوماسي البارز سوف يفيدانكم كثيراً في القيام بالمهام الخاصة التي تقع دائما على عاتق من يكون الأول في تولي الرئاسة، لدى إعادة افتتاح دورة المؤتمر. ومنذ الآن، توصلتم بفضل ما بذلتموه من جهود لا تكل إلى تحقيق اتفاق على جدول الأعمال وإعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. غير أنه لا يزال علينا أن نحسم عددا معينا من المشاكل الهامة الأخرى التي تتعلق بتنظيم أعمالنا. ويمكنكم أن تعتمدوا في هذا العمل على تأييد الوفد الروماني دون تحفظ.

وأودّ أيضا أن أعرب عن امتناننا لسفير جمهورية إيران الاسلامية، السيد سيروس ناصري، الذي أدى مهامه بطريقة نموذجية خلال الجزء الأخير من دورة ١٩٩٤. وأنا واثق بأننا سوف نستفيد هذا العام، مثلما حدث في العام الماضي، من المساعدة المتسمة بالكفاءة من جانب الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بتروفسكي، وأيضاً من جانب مساعده، السيد عبد القادر بن اسماعيل وجميع موظفي الأمانة.

وأنتهز هذه الفرصة لأودع من بين زملائنا الذين تركوا منصبهم مؤخرا في المؤتمر أو سيفعلون ذلك قريبا وأقدم لهم أطيب تمنياتي. فسوف نشتاق اليهم، ولكني أشعر بالسرور منذ الآن لتوقع تعاون الوثيق مع من سيخلفونهم بحيث نستطيع معاً، نحن أعضاء المؤتمر، أن نلبي بجدية رغبة بلادنا والمجتمع الدولي بأكمله في أن نجعل قضية نزع السلاح وزيادة أمن الجميع تحرز تقدما. واني أشاطر تمام المشاطرة في الأمل المعبر عنه هنا أن يكون عام ١٩٩٥ عام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وأتمنى أيضا أن يحرز تقدم في الدورة الحالية في الأعمال الرامية إلى إيجاد مزيد من التحفظ والشفافية في ميدان الأسلحة التقليدية.

ان انتهاء عالم ذي قطبين لم تقلل - بل على العكس - ضرورة احراز تقدم حاسم ودائم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولم يحدث من قبل قط أن أتيح هذا القدر من الامكانيات لإقامة تعاون دولي في تحقيق هذا الهدف. فعملية نزع السلاح التي تندمج في دبلوماسية وقائية تتركز على إقامة السلم والاستقرار الدوليين لا تفتأ تتسع. وان لها اليوم بعداً سواء عالمياً أو اقليميا وتمتد ليس فقط إلى أسلحة التدمير الشامل، سواء النووية أو غيرها، لكنها تمتد أيضاً إلى الأسلحة التقليدية، هذا إلى جانب أنها تشمل تدابير الثقة والشفافية.

وقد تسجل تقدم لم يسبقه مثيل في الآونة الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي. فمصانع الأسلحة النووية تفكك حاليا ملايين الرؤوس سنوياً تنفيذا لمعاهدات "ستارت" في حين اتخذت الولايات المتحدة وروسيا معاً قرار تسيير عملية تهدف إلى اخضاع جميع المواد الانشطارية التي لن تستخدم في الدفاع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وان وضوح تمسك هاتين الدولتين النوويتين بتعجيل العملية المنصوص

عليها في معاهدتي ستارت ١ وستارت ٢، وأيضا ميل الدول الأخرى الحائزة أسلحة نووية يشكلان تقدما رائعا سوف يعزز كثيرا الأمن والاستقرار العالميين.

وفي نفس الوقت، إن كفّ الولايات المتحدة وروسيا عن إعداد قذائفهما النووية للانطلاق أدى إلى إبعاد خطر وضع ثُقَل على العالم خلال النصف الثاني من هذا القرن الذي كان يمكن أن يبدأ فيه هجوم وهجوم مضاد نوويان عند أقل إنذار. وبذلت أيضا جهود مستمرة لضمان سحب الأسلحة النووية الموزوعة على أراضي الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً. وان الاتفاق التاريخي الذي عقدته الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا من أجل ازالة جميع الأسلحة النووية التي كانت توجد في أراضي أوكرانيا كان بلا شك أقصى تتويج لهذه الجهود.

وفي مجال نزع السلاح الكيميائي، تشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الواقع أول معاهدة متعددة الأطراف وعالمية وشاملة وقابلة للتحقق منها تنص على ازالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. ويبدو لنا أن من الضروري، عند هذه المرحلة، ان نزيد من مضاعفة الجهود بهدف ادخال هذا الصك القانوني الهام حيز النفاذ وإعداد تنفيذه مستقبلا، ثم ضمان انضمام عالمي اليه.

ويسرني أن أعلمكم بأن البرلمان الروماني قرر بالاجماع في تشرين الثاني/نوفمبر التصديق على الاتفاقية وبأن رومانيا سترسل قريباً وثائق تصديقها إلى الوديع. وقد اتخذت تدابير موازية من أجل تنفيذ الاتفاقية تمثلت بوجه خاص في انشاء سلطة وطنية وإعداد مشروع قانون لتطبيق الأحكام ذات الصلة من الصك. وعقدت في بوخارست في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ حلقة دراسية لتوعية أوساط الأعمال بينت الاهتمام الحقيقي الذي توليه للعملية البادئة الصناعة الكيميائية المحلية ووكلاء التجارة المحلية للمنتجات الكيميائية.

وحتى هذا اليوم، لم يمكن أن تنفذ فعلا اتفاقية الأسلحة البيولوجية بسبب عدم وجود نظام تحقق فعال يضمن رقابة دولية لتنفيذ هذا الصك. وقد اتخذت الدول الأطراف في الاتفاقية أثناء اجتماعها في مؤتمر خاص في أيلول/سبتمبر الماضي في جنيف، تدابير هامة تهدف إلى سد هذه الثغرة بآلية تحقق مفيدة من المفروض أن تردع كل من يحاول صنع أسلحة بيولوجية واستخدامها. وهكذا انشأت هذه الدول فريقا مخصصا لدراسة وضع تدابير مناسبة ولا سيما في مجال التحقق، وأيضاً اقتراحات من شأنها أن تعزز الاتفاقية. ورومانيا على استعداد للعمل من أجل نجاح أعمال الفريق المخصص وقيام هذا الفريق باعداد نظام للتحقق سوف يجب في رأينا أن يستند إلى عدة تدابير منسقة على نحو وثيق، أي تبادل البيانات، ومراقبة الصادرات، والوسائل التقنية الوطنية، وأيضا عمليات التفتيش الروتينية وبالتحدي.

واتخذت تدابير محددة أيضاً تهدف إلى تخفيض الترسانات التقليدية، وإلى التوصل إلى مزيد من الشفافية في ميدان الأنشطة العسكرية وتعزيز الثقة بين الدول. والبلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلنطي فعلت الكثير في هذا الشأن بعقدها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي أصبحت أساسا للمحاولات المبذولة للتغلب على الشك وعدم الثقة. وتنفيذ هذا الصك بدأ في تحقيق التوازن العام للأمن ويسهم فيه - ومن المهم المحافظة على استمراره وسلامته حتى تتحقق أهدافه الأساسية.

وتشدد الحكومة الرومانية أيضاً على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المعاهدة التي تنشئ "السماء المفتوحة" في تعزيز الثقة وزيادة الشفافية. وقد صدقت رومانيا فعلا على المعاهدة وتتمنى جداً أن يبدأ نفاذ هذا الصك في أقرب وقت.

وتفصلنا عن مؤتمر استعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية فترة تقل عن ثلاثة أشهر وهو مؤتمر ستقرر فيه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ما إذا كانت هذه المعاهدة ستظل سارية المفعول لأجل غير مسمى أو أنها ستمدد فترة أو عدة فترات اضافية ذات مدة محدودة. وتبين أن هذه المعاهدة كانت طوال ٢٥ عاما القاعدة الرئيسية الأساسية التي تنظم عدم انتشار الأسلحة النووية وظلت حدثا مؤثرا في تطور الأمن والاستقرار العالميين. وبسبب وجود معاهدة عدم الانتشار، لم يزد عدد الدول الحائزة أسلحة نووية في ربع قرن رغم الضغوط الشديدة التي مارسها البعض لصالح انتشار هذه الأسلحة. وتلقى هذا الصك، الذي كان يتميز من قبل بعدد الدول الأطراف الكبير الذي كان يضمه، مزيدا من عدة انضمامات ذات معنى منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٠. ونأمل أن مجموع بلدان الشرق الأوسط، وأيضا الهند وباكستان وكل البلدان الأخرى التي ما زالت تتردد في أن تلتزم، سينتهي بها الأمر إلى اللحاق بصفوف الدول الأطراف في الصك بحيث يصبح عالميا تماما.

وثمة عدة تدابير محددة أخرى تهدف إلى نزع السلاح النووي كان يمكن أن تكون مستحيلة لولا معاهدة عدم الانتشار: عقد معاهدتي القوى النووية المتوسطة المدى واستارت، والتقدم المحرز حتى اليوم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتوقع وقف انتاج المواد الانشطارية العسكرية على المستوى الدولي وعودة كوريا الشمالية مؤخرا إلى سياسة نووية متسمة بالشعور بالمسؤولية، كل ذلك ليس إلا بعض أمثلة هامة يمكن ذكرها في هذا الشأن. وأكثر من ذلك كثيرا، أسهمت معاهدة عدم الانتشار إلى حد كبير في تسوية المسألة النووية التي وجدت بعد حل الاتحاد السوفياتي. واستقبل المجتمع العالمي بارتياح شديد انضمام أوكرانيا وبيلاروس إلى المعاهدة مؤخرا وهو قرار كان في الوقت نفسه لازما لخلق جو سليم في مجال الأمن في أوروبا والعالم، خلال السنوات المقبلة. وكان لمعاهدة عدم الانتشار أيضاً الميزة الهامة التي تمثلت في المساعدة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بين الدول التي تعهدت بعدم المشاركة في نشر الأسلحة النووية.

ونحن نعتقد رغم ذلك، مع مشاطرتنا وجهة النظر القائلة إن المسائل المتعلقة بهذه المعاهدة لا يجب أن تعلّق على تسوية مشاكل أخرى، بأن ابقاء معاهدة عدم الانتشار سارية المفعول لأجل غير مسمى سوف يوفر لنا إلى حد كبير امكانية العمل في اعداد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، ومعاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية العسكرية، ونظام ضمانات معزز ومطبق بدقة يخول صلاحيات أوسع نطاقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضا في إعداد معاهدة تمنح الدول غير الحائزة أسلحة نووية ضمانات أمنية سواء ايجابية أو سلبية. وتحرص رومانيا التي هي على استعداد للعمل بكل طاقتها في تحقيق هذه الأهداف العالمية، على تكرار تأييدها دون تحفظ لفكرة تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى وبلا شروط. وأعرب بلدي، بهذه الروح، عن رغبته في المشاركة في العمل المشترك الذي بدأته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في العام الماضي بهدف الاعداد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في ١٩٩٥، وهو عمل يهدف إلى ايجاد أكبر عدد ممكن من الانضمامات إلى المعاهدة وإلى جعل توافق الآراء يتسع بشأن فكرة تمديد غير مشروط وغير محدود المدة لمعاهدة عدم الانتشار. وكما أشار اليه في العام الماضي الأمين العام للأمم المتحدة أثناء مناقشات اللجنة الأولى للجمعية العامة، إن تمديد هذا الصك سيؤدي ليس فقط إلى تعزيز

التنفيذ الفعلي للمعاهدة، ولكن أيضا إلى تعجيل التقدم نحو الهدف النهائي الذي هو إزالة جميع الأسلحة النووية.

وتتمسك الحكومة الرومانية، التي توصي باتباع سياسة ثابتة تستهدف تعزيز الأمن والاستقرار سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، تمسكا شديدا بالهدف الذي يتمثل في منع انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل وأيضا الأسلحة التقليدية واخضاع هذه وتلك لرقابة دولية صارمة.

وتشارك رومانيا تماما في وجهة النظر القائلة إن تنظيم الصادرات أداة لا غنى عنها لتنفيذ صكوك لعدم الانتشار. ولهذا السبب انشأت، من أجل مراقبة صادراتها، ما يلزم من الآليات والاجراءات وقوائم الأصناف التي تماثل جميعها تلك التي اعتمدت في إطار نظم عدم الانتشار الدولية النافذة حاليا، بما في ذلك النظم التي طلبت الانضمام اليها. وتنظّم منذ الآن تجارة الأصناف والتكنولوجيات الاستراتيجية بقانون إنشاء نظام واردات وصادرات المنتجات الاستراتيجية الذي أقره البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ويعترف في هذا القانون رسميا بالهيئة القومية للرقابة على الصادرات الاستراتيجية وحظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها الهيئة المعنية بمراقبة تنفيذ الاجراءات القانونية في هذا المجال. وينسّق اعمال هذه الهيئة مجلس يتألف من ممثلي تسع وزارات. ويقرر هذا المجلس المشترك بين الوزارات، بعد استطلاع رأي السلطة الوطنية، منح تراخيص التصدير والاستيراد.

ان تنظيم الصادرات الذي تفرضه عدة نظم متعددة الأطراف تستند إلى الثقة المتبادلة والقيم المشتركة عنصر مكمل هام لآليات تنفيذ المعاهدات الدولية النافذة، لأن هذا التنظيم يهدف إلى منع الانتشار عن طريق العرض في حين أن آليات التحقق التي تنشئها المعاهدات تتناول المسألة من زاوية الطلب أكثر من تناولها إياها من نواح أخرى.

ويشكل وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أحد أهداف المجتمع الدولي ذات أعلى درجة من الأولوية في مجال تحديد الأسلحة وعدم انتشارها. وسوف يكون المناخ السياسي في عام ١٩٩٥ مؤاتياً لتجديد الجهود تحقيقا لهذا الهدف القديم العهد. ونشعر بارتياح بالغ لقرار الولايات المتحدة بشأن تمديد الوقف الاختياري لتجاربها النووية إلى حين بدء نفاذ معاهدة للحظر الشامل لهذه التجارب. ورغم انه يجب تفادي إقامة صلة ما بين عقد هذه المعاهدة وإبقاء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، من المؤكد ان احراز تقدم حاسم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب سوف يساعد على تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى وبلا شروط.

ومن أجل اجتذاب انضمام جميع الدول، يجب أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منطبقة عالميا وقابلة للتحقق منها فعلاً على المستوى الدولي. والعناصر الأساسية لنظام رصد دولي التي تمخضت عنها الأعمال التي قامت بها اللجنة المخصصة فيما بين الدورتين، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تعطينا فكرة عن الطريقة التي يجب اتباعها للوفاء بهذه المتطلبات. ورومانيا من بين الذين يرون أنه يجب أن تستخدم في نظام الرصد الدولي أربع تقنيات هي التي تستخدم لأغراض المراقبة السيزمية والمائية - الصوتية وأيضا الكشف عن الأصوات غير المسموعة والنويدات المشعة. وما زال ينبغي القيام بمزيد من العمل في تحديد هيكل وأهداف مركز البيانات الدولي، وأيضا في مفهوم المنظمة المقبلة التي ستعنى بمراقبة تنفيذ المعاهدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ امتناني للعمل المثمر الذي قام به الرئيس الخارج للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، سفير المكسيك، السيد ميغيل مارتن بوش. وفي الوقت نفسه، أود أن أقدم أحر تهاني إلى سفير بولندا، السيد لودفيك ديمبنسكي، الذي عُيِّن في هذا العام في هذا المنصب الهام، وان أؤكد له كامل تأييد الوفد الروماني في كل ما سيقوم به بهدف الحصول على نتائج ملموسة في اعداد معاهدة حظر التجارب الشامل. وأنا واثق بأن خبرة السفير ديمبنسكي ومواهب الدبلوماسي البارزة التي يتمتع بها ستفيده أكبر فائدة لهذا الغرض.

ونأمل ألا يهتم المؤتمر، بايلائه الأولوية للمفاوضات المتعلقة بحظر شامل للتجارب النووية، فقط بهذه المسألة وان يتم قريبا اتفاق فيما يتعلق بإعادة تشكيل هيئات فرعية أخرى، وهي اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح، واللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية واللجنة المخصصة للفضاء، الأمر الذي سيهيئ امكانية لتعميق المناقشة حول هذه المسائل البالغة الأهمية.

وفيما يتعلق بالشفافية في التسلح، يرى الوفد الروماني انه مما لا يمكن تبريره على الاطلاق أن تتعلق المسائل المدرجة اليوم على جدول أعمال المؤتمر فقط بالأسلحة النووية، في حين أن الأسلحة التقليدية تسببت في عدد غير قليل من الضحايا وفي أضرار مادية ضخمة خلال العقود الخمسة الأخيرة وأنها هي وحدها التي استعملت في المنازعات التي اندلعت خلال هذه الفترة. وسوف تذكر الوفود الحاضرة هنا بلا شك أن عددا كبيرا من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ألحّت في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على ضرورة اتخاذ تدابير تهدف إلى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتقديم المساعدة اللازمة إلى الدول تحقيقا لهذا الغرض. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة نفسه، السيد بطرس بطرس غالي، أثناء اجتماع لمجلس الأمن عقد مؤخرا، أن تعزيز الثقة بين الدول، وتبديد الشك وزيادة الاستقرار العالمي والاقليمي يمرون بالضرورة بالصراحة والشفافية في المسائل العسكرية. ونرى بالتالي انه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعمّق الحوار حتما بشأن مسألة الشفافية في التسلح إذا كان ينوي أن يظل متمسكا بالأهداف الأساسية التي حددها لنفسه.

ومن شأن إحراز تقدم جديد فيما يتعلق بالشفافية في التسلح أن يعزز إلى حد كبير الثقة بين الدول وأمن الدول. ومن شأن اتخاذ تدابير تحث الدول على مزيد من الشفافية سوف يدفعها إلى اظهار مزيد من التحفظ والحذر في تجارة الأسلحة، فضلا عن أن ذلك سوف يبدد سوء الفهم ويخفف التوترات التي تنتج عن انعدام المعلومات. وبالتالي، سوف يكون من المفيد بلا شك اتخاذ التدابير المطلوبة لكي لا تستطيع البلدان بعد ذلك ابدا أن تحوز ترسانات تتجاوز ما يستلزمه الدفاع الشرعي.

وقدم رئيس رومانيا، السيد ايون إليسكو، في حزيران/يونيه ١٩٩٣ اقتراحا يهدف إلى تنظيم عمليات نقل الأسلحة وذلك بواسطة "مدونة لقواعد السلوك" التي يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو ابرام معاهدة دولية بشأن هذه المسألة. وقد قدم الوفد الروماني في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ مشروع مدونة سلوك، نشر تحت الرمز CD/1257 انطوى على تفاصيل هذا الاقتراح وكان الغرض منه تنشيط المناقشة حول وضع المبادئ والمعايير العالمية وغير التمييزية التي يمكن أن تتبعها الدول الملتزمة بها لدى تقريرها القيام بعمليات نقل للأسلحة. ونحن على استعداد لمواصلة الأعمال على هذا الأساس مع الوفود الأخرى التي يمكن أن يهمها ذلك.

وفيما يتعلق بهذه المسألة الهامة الأخرى التي هي ضمانات الأمن السلبية، فانني أحرص على تكرار ذكر موقف رومانيا الذي يتمثل في أنه يفترض أن ترتيبا في هذا المجال سيؤدي فيما بعد إلى عقد اتفاق دولي وعالمي ملزم قانونيا، ويمنح ضمانات أمنية سلبية وايجابية على حد سواء تكون كاملة وموحدة وعالمية ويعترف فيها بالمساواة بين جميع الدول التي تخلت عن طريق معاهدات متعددة الأطراف عن احتياز أسلحة نووية. وفي الوقت نفسه، لا يجب، أثناء محاولة حسم مشكلة الضمانات الأمنية، أن تترك جانبا منظمة الأمم المتحدة التي كلفها المجتمع الدولي بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. ولذلك نؤيد فكرة جعل مجلس الأمن يؤكد ويوسع نطاق الالتزامات التي اتخذتها في البداية الدول الثلاث الحائزة أسلحة نووية في القرار ٢٥٥ (١٩٦٨).

ونأمل أن تتيح دورة ١٩٩٥ أيضا فرصة لجعل المناقشة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء تتقدم بشكل ملحوظ. وفي هذا الشأن، يمكن التفكير في استغلال الامكانيات التي توفرها منذ الآن تدابير الثقة المنطبقة على الأنشطة الفضائية، بل حتى بدء عمليات مراقبة بالتوابع الاصطناعية يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة والهيئات الاقليمية من أجل تحسين ادارة الأزمات، ومتابعة الحالة، والتحقق من اتفاقات نزع السلاح وتنفيذ تدابير الثقة المتفق عليها. ونرى أن الوقت قد حان لترك المناقشات المبدئية من أجل محاولة اكتشاف مجالات التقاء يمكن انطلاقا منها احراز نتائج ملموسة.

وقبل أن اختم كلمتي، أحرص على أن أعرب عن بالغ الارتياح الذي يوصي به الينا قرار استئناف المشاورات بشأن الولاية التي يجب اسنادها إلى لجنة مخصصة لحظر انتاج المواد الانشطارية التسلح. وتؤكد الحكومة الرومانية أن من الضروري الآن جعل انتاج هذه المواد يتوقف باعتماد صك ملزم قانونيا يعطي المجتمع العالمي تأكيد أن هذه المواد لا تُنتج ولا تشترى سراً. وأنا متأكد من أن السفير شانون سيستطيع، بفضل كفاءته ومواهبه الدبلوماسية، إنجاح هذه المشاورات. وسوف يمكنه أن يعتمد على تأييد الوفد الروماني دون تحفظ في هذا العمل الصعب.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلي. وأعطي الآن الكلمة لممثل أوكرانيا، السفير سليبشينكو.

السيد سليبشينكو (أوكرانيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أتشرف، بما انها المرة الأولى التي أتحدث فيها في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح، بأن أقدم لكم تهاني بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر. ولا شك في أن الموهبة التي أبديتموها من قبل في القيام بهذه المهام الهامة والعسيرة أحياناً كانت أحد العوامل التي مكنتنا من التغلب على بعض الصعوبات التي يوجدها الاستئناف الفعلي لأعمال المؤتمر.

وانه ليسرني بصفة خاصة جدا أن أتحدث هنا في الوقت الذي انضمت فيه أوكرانيا منذ وقت قليل إلى معاهدة عدم الانتشار. وقد جاء هذا القرار ليكلل الجهود التي لا تكل التي بذلها بلدي وشركاؤه في المفاوضات التي جرت طوال سنتين لتسوية المسائل الرئيسية التي توجدها الضمانات الأمنية، وتعويض أوكرانيا عن الخسائر التي تحملتها من جراء سحب الأسلحة النووية من أراضيها والمساعدة العملية في تفكيك هذه الأسلحة وتدميرها. وفي هذا الشأن، ألفت انتباهكم إلى الوثيقة CD/1285 المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والتي قدمها الوفد الأوكراني مع وفود الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ويرد فيها مستنسخ لنص مذكرة بشأن الضمانات الأمنية المقدمة فيما يتعلق بانضمام

أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار. ومن جهة أخرى، حصلت أوكرانيا على ضمانات مشابهة من جانب الصين وفرنسا.

وان انضمام أوكرانيا إلى هذه المعاهدة هو نجاح السياسات التي انتهجها البلد بثبات تحقيقا لهدفه الذي كان يتمثل في التخلي عن الأسلحة النووية التي ورثها عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وعلى هذا النحو اكتساب مركز الدولة غير الحائزة أسلحة نووية. وينبغي ذكر أن أوكرانيا جعلت، أيضا بهذه الروح وحتى قبل انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، جميع الأسلحة النووية التعبوية تُسحب من أراضيها، فسبقت على هذا النحو بدرجة كبيرة المُهل المحددة وأثبتت انها تستحق سمعتها كعنصر عامل مسؤول في العلاقات الدولية؛ واحترم البلد أيضا بدقة الجدول الزمني المنسق لسحب الأسلحة النووية الاستراتيجية من أراضيه. وقبلت أوكرانيا، في الخريف الماضي، إخضاع موادها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعلنت الحكومة الأوكرانية أنها على استعداد لتطبيق نظام مراقبة التكنولوجيات الخاصة بالقذائف التسيارية ولأن تنضم إلى مجموعة الموردين النوويين.

ونأمل أملاً وطيداً أنه سيكون لانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار، الذي له معنى خاص جدا في وقت اقتراب مؤتمر استعراض هذا الصك وتمديده، أثر بناء على نزع السلاح النووي وأن هذا الانضمام سوف يعزز نظام عدم الانتشار وأيضا الاستقرار العالمي.

وفي ظل هذه الظروف، نتوقع أن يصدق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على معاهدة استارت ٢ قريبا، وأن تتخذ الدول الثلاث الأخرى الحائزة أسلحة نووية تدابير محددة لتخفيض ما عندها من ترسانات للأسلحة النووية، بما في ذلك وسائل نقل هذه الأسلحة؛ ونتوقع أيضا إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة العديدة المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ومن بين هذه البنود بند الضمانات الأمنية التي يجب تقديمها إلى الدول غير الحائزة أسلحة نووية. ونؤيد الوفود التي أعلنت تأييدها لإعداد صك ملزم قانونيا يتناول جميع جوانب المسألة ونعتقد بأنه ينبغي للمؤتمر أن يضاعف جهوده في هذا الشأن من أجل الاتفاق على صيغة يمكن أن تقبلها جميع الأطراف المعنية.

وان لمسألة وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح نفس القدر من الأهمية. ونرى أن من الضروري تشكيل لجنة مخصصة تُعنى بإعداد اتفاق بشأن منع انتاج جميع أنواع المواد الانشطارية العسكرية بلا شروط، وأيضا منع تخزين هذه المواد واستخدام المخزونات الموجودة، وهو اتفاق سيوضع تنفيذه تحت رقابة موضوعية فعالة.

وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٩/ ٧٠ المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بأنها مهمة ذات أولوية. وأحرص على أن أذكّر بأن أوكرانيا مستمرة في تأييد الأعمال التي يقوم بها المؤتمر لانجاح هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونتقدم إلى سفير بولندا، السيد ديمبنسكي، الذي عُيّن مؤخرا رئيسا للجنة المخصصة للحظر الشامل للتجارب النووية، كل تمنياتنا بالتوفيق في عمله. ونحي أيضا القرارات التي أعلنها السيد أورل، المدير المساعد لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة، في بيانه الذي ألقاه في الجلسة العامة الأولى للدورة الحالية.

وأعلم المؤتمر في هذا الشأن أن السلطات الأوكرانية، إذ ترغب في الاسهام في اقامة نظام رصد دولي فعال في إطار المعاهدة المتوقعة، قررت الموافقة على ادماج المحطات السيزمية الأوكرانية في هذا النظام وقبل أي شيء على مشاركة هذه المحطات في العمليات التي تجرى في الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين. ومن جهة أخرى، فقد تم إبلاغ رئيس هذا الفريق بالبيانات الاعلامية المطلوبة.

وترى أوكرانيا أن المعاهدة المرتقبة يجب أن تحظر دون شروط وعلى نحو فعال جميع أنواع التجارب النووية في جميع الأوساط، أيا كان البلد المعني، وأن تنص على اغلاق جميع مواقع الاختبارات النووية بلا استثناء ووفقا لاجراءات يمكن التحقق من تنفيذها.

ونحن على اقتناع بأن جميع المفاوضات الحالية أو المستقبلة، سواء اجريت في إطار مؤتمر نزع السلاح أو في مكان آخر، يجب أن تسهم في تحقيق الهدف - مهما كان يبدو بعيدا اليوم - المتمثل في نزع سلاح عالمي وكامل.

وقد بين المؤتمر في الماضي أنه قادر على حل أصعب المسائل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح حلا مناسبا. ومن المؤسف للغاية إذن ألا يكون قد استفاد حتى هذا اليوم من قدراته التفاوضية وخبرته للتوصل إلى توافق آراء بشأن مسألة توسيع نطاق تكوينه التي هي في رأينا لم تعد تتبع المسائل الاجرائية ولكنها تعرض ذات سلطة هذه الهيئة الدولية الكبيرة للخطر. وقد تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة بوضوح في قرارها ٧٧/٤٩ باء، مسألة توسيع نطاق تكوين المؤتمر ورجت المؤتمر بالحاح عدم إهمال شيء من أجل التوصل إلى حل يؤدي إلى زيادة واضحة لعدد أعضائه. ونتوقع أن يعطي هذا القرار دفعة جديدة لتسوية المسألة وأن الأمر سيوضع في الاعتبار الواجب من جانب المنسق الخاص الذي يجب أن يعينه رئيس المؤتمر ونأمل من جهة أخرى أن يتم هذا التعيين دون تأخير لا جدوى منه. وأن تسند إلى المنسق ولاية واضحة، مع إيلاء الاعتبار بإنصاف في هذا الشأن لجميع مصالح المجموعات الاقليمية الممثلة في المؤتمر.

ومن المهم توسيع نطاق تكوين هذه الهيئة ليس فقط لضمان مشاركة أكثر تمثيلا للدول في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، ولكن أيضا لفرض النظر في مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال المؤتمر وتهم مجموع بلدان يفوق عددها بكثير عدد أعضاء الهيئة. وسوف يكون من المناسب تماما أن يتم هذا التوسيع في العام الحالي الذي هو عام الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة والذي يميزه قدر كبير من الأحداث ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للمناقشة حول نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا، السفير ستار.

السيد ستار (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، انتهز هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم الرئاسة. واننا نثق تماما في قدرتكم على مساعدتنا على التغلب على الصعوبات التي سوف ينبغي لنا أن نحسمها بوضع برنامج عمل فعلي للدورة الحالية واستطيع أن أؤكد لكم التعاون الكامل للوفد الاسترالي تحقيقا لهذا الغرض. ونلاحظ بصفة خاصة أن وضع آلية تفاوضية لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب هو أمر

تم من الناحية العملية وأن الهيئة الفرعية وأفرقتها بدأت أعمالها. ونحيي بصفة خاصة جدا الجهود التي بذلتموها في هذا الشأن.

وأنتهز أيضا هذه الفرصة لأوجه كل تمنياتي لزميلنا، سفير اليابان، الذي سيتركنا عما قريب وهو أمر آسف له. وأريد اليوم أن أتناول مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولذلك يبدو لي من المناسب أن أذكر بالاسهام الكبير الذي لا يُنسى الذي قدمه السفير تاناكا في بدء المفاوضات التي كانت تجري في الوقت الذي كان يتولى فيها رئاسة اللجنة المخصصة لهذه المسألة في ١٩٩٣.

ويرى الوفد الاسترالي أن من واجب مؤتمر نزع السلاح أن يفكر بإمعان، في بداية دورته لعام ١٩٩٥، في ما يتوقعه المجتمع الدولي منه. وجميع المسائل الرئيسية التي تناولها المؤتمر في ١٩٩٤ أُعيد تناولها في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة وسيكون من المستحسن أن يبدأ القيام بأعمال تتعلق بكل منها في ١٩٩٥.

هذا ويبدو لي أن أيا من الوفود الحاضرة هنا لا يمكن أن ينكر أن الأمل الأكثر وضوحا الذي أعرب عنه المجتمع الدولي هو إلى درجة كبيرة الأمل الذي يعبر عنه القرار المتعلق بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب والذي سبق أن أشار إليه ممثلون آخرون، ومن بينهم ممثل ألمانيا. وأن القرار التاريخي الذي لم يسبقه مثيل والذي اتخذته الدول الخمس الحائزة أسلحة نووية بشأن اشتراكها في تقديم مشروع القرار، قدم الدليل القاطع على الموافقة غير المشروطة والعالمية على هذا القرار.

ونرى أن الأوان قد آن لترجمة هذا الالتزام إلى وقائع ولاغتنام الفرصة التاريخية بنفس الدرجة - والتي ربما كانت الوحيدة فعلا - التي تسنح لنا للتفاوض على المعاهدة المرتقبة. فإذا فاتتنا هذه الفرصة، لا شك في أنها لن تتاح لنا من جديد قبل مرور عدة أعوام ولن يسعنا إلا أن نلوم أنفسنا على عدم تحقيق أوجه التقدم الهامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي اللذين شكلا هدفنا طوال عقود.

وليُسمح لي بأن أذكر بعدة عناصر رئيسية للقرار ٤٩/٧٠ وبأن أستخلص بعضا من آثارها في الوقت الذي سنقرر فيه طرائق تنظيم أعمالنا في ١٩٩٥.

ويجب أن يذكرنا نص الفقرة ١ من هذا القرار أنه رغم رغبة وفود عديدة، ومن بينها وفدي، في التقدم على نحو أسرع مما فعل المؤتمر في ١٩٩٤، فإننا توصلنا، قبل نهاية العام، إلى وضع نص تطوري هائل النطاق. وبالفعل أن هذه الوثيقة المكونة من ١٩ صفحة والتي وضعت في ٢٦ أسبوعا من المفاوضات المتعددة الأطراف فقط، لا يمكن اعتبارها انجازا لا يذكر رغم المقاطع الكثيرة الواجب إعادة صياغتها، والفرائب الواضحة في تراكيبها وبعض الثغرات الضخمة التي ما زالت تنطوي عليها. فهي تشكل خلاصة جامعة وأساسا ثمينين سوف يمكننا على أساسهما استئناف المفاوضات.

وتشير هذه الوثيقة أيضا إلى تمسك وفود عديدة تمسكا حقيقيا وبناء بالتفاوض على هذه المعاهدة وتحية للإدارة المستنيرة للسفير مارين بوش الذي كان رئيسا للجنة المخصصة في العام الماضي. وهي لا تزال تمثل انعكاس الجهود التي لا تكل التي بذلها السفيران هوفمان وديمبنسكي وهما يقودان كل منهما أعمال فريقه، وأيضا معاونو الرئيس الذين ساندوهما. وهذه الوثيقة هي أخيرا انجاز مشترك يجعل الوفد الاسترالي

يعتقد، وآمل أن يجعل المجتمع الدولي بأسره يعتقد، أن المؤتمر سوف يقدر على إنجاح المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة.

وفي الفقرة ٢ من القرار المذكور أعلاه، دعت الجمعية العامة المؤتمر إلى التقدم في الأعمال أثناء المفاوضات التي تجرى فيما بين الدورات بهدف إحراز تقدم كبير. وهنا أيضا، نلاحظ بارتياح أنه قد تم إحراز بعض التقدم الهام. فبالفعل، قد توصلنا إلى توافق آراء بشأن ادماج أربع تقنيات - تلك المستخدمة في أغراض دراسة الاهتزازات والمائيات - الصوتيات وأيضا الكشف عن الأصوات غير المسموعة والنويدات المشعة - في نظام الرصد الذي سينشأ في إطار المعاهدة. وتمخض عن ذلك التقاء في وجهات النظر بشأن تفاصيل هامة تتعلق بتنفيذ الصك. وقد جرى على نحو أفضل تحديد وتوضيح المسائل السياسية الواجب حسمها وحققنا أيضا تقدما ملموسا في إعداد تفهم مشترك للمسائل التقنية المتصلة بعمليات التفتيش الموقعي. ويرى الوفد الاسترالي أن هذه الأعمال أرست أسسا مفيدة سوف يمكن للمؤتمر أن يستند إليها للتقدم بسرعة في اتمام نص الترتيبات المتعلقة بالتحقق.

والفقرة ٣ من القرار، التي تدعو فيها الجمعية العامة المؤتمر، في بداية دورة ١٩٩٥ "إلى بدء مرحلة جديدة من المفاوضات" تستحق اهتمامنا بشكل خاص جدا. ومن الواضح أن الجمعية العامة كانت قد رأت أن الصيغ المتبعة في ١٩٩٤ لإعداد النص التطوري والتي أثبتت فعاليتها آنذاك يجب أن تحل محلها، في ١٩٩٥، طرائق تفاوضية أخرى أكثر تجديدا. وقد اعترف بأن جلسات عامة رسمية للجنة المخصصة وأفرقتها العاملة، مع توفيرها إطار يمكن فيه تجميع عناصر تعبر عن المواقف الوطنية وتحترمها، يحتمل أن تكون أقل انتاجية ما دام الأمر سيتعلق بانجاح المفاوضات المتعلقة بمختلف المسائل وايجاد الحلول الوسط اللازمة لذلك. وبالطبع، أن ضرورة الانتقال على هذا النحو إلى أساليب عمل أخرى ليست ضرورة جديدة - وهكذا فعل المؤتمر دائما، بما في ذلك أثناء المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية عندما كان نجاح أعماله يبدو متوقعا إن لم يكن قريبا.

وبناء على ذلك، اعتقد بأن لدي أسبابا وجيهة تدعوني إلى أن أقول إن المجتمع الدولي وعددا كبيرا من الوفود الحاضرة هنا، إن لم يكن مجموع هذه الوفود، يتوقعون اننا سننطلق من جديد في عام ١٩٩٥ لانجاح المفاوضات، واننا سنعمل بقدر أكبر في اللجنة وأفرقتها العاملة، بمساندة أفرقة أصغر وأقل اتساما بالطابع الرسمي، مع تنسيق أعمال الجميع بحيث تكفل شفافية هذه الأعمال. ولم يعد الوقت يناسب البيانات المعدة بعناية بشأن طريقة تناول مختلف المسائل أو بشأن المصطلحات الواجب استخدامها، أو يناسب الحلول الفردية التي تتمثل في إضافة عناصر جديدة بين قوسين معقوفتين إلى النص التطوري. ويجب علينا بيان هذه الضرورة في خطة عملنا. وليس من المفروض بالتأكيد أن يكون عام ١٩٩٥ عام الأعمال الروتينية. يجب أن نبدي مرونة لكي نحصل على نتائج ملموسة.

ان نص الفقرتين ٤ و٥ للقرار التي يقع في امتداد الفقرات السابقة، هي فقرات واضحة على نحو ملحوظ: فالمجتمع الدولي يكلف المؤتمر "بالتفاوض بنشاط... وبعقد معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية تكون قابلة للتحقق منها على نحو متعدد الأطراف وفعلي". وتتوقع الجمعية العامة إذن أن يقدم المؤتمر الدليل الواضح على أنه لن يألو جهدا لإجراء المفاوضات وجعلها تتقدم ثم إنجاحها دون تأخير لا جدوى منه. وهذا هو أيضا أمل جميع حكوماتنا الذي أعرب عنه عدد كبير منها باشتراكه في تقديم مشروع القرار. وهذه الفقرات نفسها تبين مدى الالتزام الذي يجب أن يكون التزام جميع الوفود المشتركة في

المفاوضات لكي يمكن الحصول على منتج تام الصنع في ١٩٩٥. ومن أجل اختتام المفاوضات، سوف يجب أن تعمل فيها جميع الوفود دون توقف، وأن يكون لديها الاستعداد لأن تكون ممثلة في اللجنة كما ينبغي وأن تساند بحسن نية الجهود الأكثر كثافة وتنوعا باستمرار التي ستبذل وذلك أيضا بين مختلف أجزاء الدورة.

ومن الواضح أيضا أن أي قرار لإحراز تقدم تتخذه جماعيا الدول التي قامت بتجارب نووية سوف يجعلنا نتقدم بنفس القدر في بعض المسائل الهامة. وهذه الدول سبقت إلى ذلك من قبل ولكن سوف يجب عليها أن تتقدم تقدما سريعا في المستقبل لمساعدتنا على التغلب على الصعوبات الأكثر استمراراً التي نواجهها في إطار النص التطوري. وفي هذا الصدد، جديرة بالثناء بوجه خاص هي القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا بشأن إطالة الوقف الاختياري لجميع تجاربها النووية وسحب اقتراحها السابق الرامي إلى أن يُنص على حق نقض خاص، لأنها تسهل عمليا التوصل إلى توافق آراء محتمل، مع تأكيد تمسك حقيقي وصادق من جانب هذا البلد بالمفاوضات.

ويترتب على ذلك أنه يجب علينا أن نفكر على نحو جماعي وبجدية في الاستراتيجيات التفاوضية الدقيقة التي سوف يمكننا بواسطتها أن نحقق على أفضل وجه الأهداف الواضحة التي قبلناها جميعا في نيويورك. وبالطبع، لا توجد أي صيغة سحرية. غير أنه توجد عدة طرق يمكننا بها تنظيم الأعمال - وسوف أسمح لنفسي بأن أبرز بعض النُهج الأساسية التي يرى الوفد الاسترالي أنها ستسهل المهمة.

أولا، من أجل إحراز مزيد من التقدم وبدء "مرحلة جديدة من المفاوضات" بعزم، ينبغي لنا أن نحدد بوضوح النقاط الرئيسية لهذا النص التطوري الذي ما زال سيئ الترتيب. وفي رأينا أنه يرجح أن تكون هناك ست مجموعات من المسائل الهامة التي تتركز كل منها على موضوع والتي لم يحدث بشأنها أي توافق في الآراء. ويبدو لنا أن هذه المجموعات، بالترتيب التقريبي لأهميتها، هي مجموعة نطاق التطبيق، والتحقق، والتنظيم التقليدي، وبدء النفاذ، والاستعراضات الدورية للصك والإجراء الخاص بالتعديل، وأيضا مدى المعاهدة ونقضها.

ثانيا، لا يبدو أن خلافات الرأي بشأن المسائل التي تنطوي عليها هذه المجموعات يمكن حسمها بسهولة بواسطة أعمال صياغة. فتوجد هنا خيارات جدية يجب أن ننتقي بينها وتتطلب قرارات سياسية مدروسة جيدا. ولا شك في أنه سيكون من الصعب التوصل إلى هذا التوافق في الآراء في إطار اجتماعات اللجنة المفتوحة لمشاركة الجميع، ما لم تكن الهيئة نفسها وأفرقتها العاملة مدعومة بسلسلة من المشاورات الرسمية وغير الرسمية، تجري بنشاط وبلا انقطاع، وترمي إلى زيادة مجالات التقاء الآراء. ومن ناحيتنا، نود تفادي النهج الرسمي والتقليدي الذي يتمثل في النظر في عناصر النص الواردة بين أقواس معقوفة وتناولها من جديد، لأن ذلك لا يسمح بالتقدم سريعا. وكما في حالة المفاوضات التي أجراها المؤتمر من قبل، سوف تحصل اللجنة، ويبدو لنا ذلك، على أكبر قدر من النتائج لو نظمت أعمالها على نحو مترادف مع مشاورات كثيفة تجري بموافقة الهيئة وأفرقتها العاملة وبمساندتها الفعلية. وفي الوقت نفسه، يجب على اللجنة أن تبرز للحكومات ما هي المسائل بالضبط وما هي الخيارات الواجب انتقاؤها لكي تحقق المفاوضات تقدما وتكون مثمرة.

ثالثا، سوف ينبغي لنا دون شك أن نبين بوضوح جدا للحكومات وللمجتمع الدولي أن المعاهدة سوف تكون، إذا جاز القول، مكتملة عندما تكون جميع المسائل المتعلقة بهذه المجموعات قد تمت تسويتها. ومن المهم أن نجعل الحكومات تفهم أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات جدية لكي يحدث التقاء في وجهات النظر.

وأخيرا، تلبية لطلب الجمعية العامة التي ترجونا أن نجتهد لإبرام المعاهدة المرتقبة وليس فقط التفاوض عليها، يجب أن نكون قد أحرزنا تقدما كبيرا في هذا الصدد في معظم هذه المجموعات من الآن حتى نهاية الجزء الأول من دورة ١٩٩٥. وفي العادة، أن الجزء الأول من دورتنا السنوية هو الذي يتيح أكبر قدر من الامكانيات للقيام بعمل جدي ومستمر. وإذا لم نتقدم على نحو محسوس قبل أن تنتهي الدورة، سوف نلقى صعوبات فعلية في التوصل إلى الهدف المنشود ألا وهو الانتهاء من وضع مشروع المعاهدة في هذا العام أيضا.

ودون أن ادعى لهذا السبب بأن لدي بصيرة نافذة بوجه خاص، أود أن أبدي بعض الملاحظات الوجيزة بشأن الخيارات الحاسمة التي يبدو أن مجموعتين من المسائل التي سبق لي الإشارة إليها تتطلبها. ومن بين المسائل القانونية والمؤسسية، يبدو لي أن مسألة نطاق التطبيق تتسم بأهمية رمزية وعملية كبيرة. ومن المهم أن نحرز تقدما في هذه المسألة لكي نتقدم في مجموع المسائل - فالبعض قد يرى في عدم حدوث أي تطور دليلا على طريق مسدود. وفي هذا المجال أكثر من غيره، يبدو من الواضح أن مختلف الحلول السياسية التي يمكننا على أساسها تصور نصوص قانونية هي حلول محدودة. فأي إبقاء على المواقف بمبالغة، دون أي اعتبار للحقائق السياسية للمفاوضات - وحتى لولايتنا - قد يصل الأمر إلى اعتباره على نحو متزايد باستمرار غير متفق مع تمسك حقيقي بعقد معاهدة. فجميع الوفود تعهدت عن طريق الولاية المسندة إلى اللجنة المخصصة لإبرام معاهدة حظر شامل للتجارب. ومن الواضح أنها نادرة الوجود تلك الوفود التي تريد تعقيد المفاوضات بتوسيع نطاق تطبيق الحظر ليشمل عمليات المحاكاة بالحاسبات الالكترونية والتجارب في المختبرات. وعلى النقيض الآخر، لن يقبل المجتمع الدولي في مجموعه مجرد قبول، في رأينا، فكرة تفجيرات نووية تُجرى لأغراض سلمية أو في ظل ظروف استثنائية؛ ولا نعتقد أيضا بأن المجتمع الدولي ينكر حتى في قبول أن تجرى تفجيرات نووية قوتها عدة أطنان - بل حتى مئات الأطنان، كما يقترح البعض - في إطار معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وهو أمر اقترحه البعض. فلا يبدو أن مثل هذه المواقف قادرة على أن تؤثر بثقل حقيقي على النص النهائي لمعاهدة ما. ونأمل أن تفهم جميع الوفود ذلك وأنها ستستطيع أن تتخذ بسرعة مواقف معتدلة ومؤاتية لتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بالتحقق، نتوقع أن يدعم المؤتمر ويواصل بسرعة التقدم الحقيقي الذي أُحرز في نهاية ١٩٩٤. ونحن لا نشك في أن المشتركين في فريق الخبراء المعني بنظام الرصد الدولي، والذي يقوم حاليا بأعماله تحت قيادة رئيسه الكفء، السيد بيتر مارشال، سيتوصلون إلى الاتفاق على مختلف النقاط التقنية وإلى تزويدنا بالعناصر اللازمة في هذا الشأن وذلك لكي نستطيع أن نصوغ في شكلها النهائي الأجزاء الأساسية للبروتوكول المتعلق بالتحقق. ونعتقد بأنه سيكون من الممكن إحراز تقدم في الشهور المقبلة على نحو عملي وملموس في وضع النص. هذا وسوف يلزم حسم مجموعة كاملة من المسائل الهامة المتعلقة بالسياسات في مجال التحقق من أجل إحراز تقدم في صياغة النصوص. ومن بين جملة أمور، سوف يجب البت في طرائق تمويل آلية التحقق التي تنشئها المعاهدة، وتقرير مدى قيام المنظمة المنشأة لتنفيذ المعاهدة بمعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالتحقق قبل نشرها، وتبين إلى أي مدى سوف نخوض في تفاصيل طرائق التفتيش الموقعي، وبالمثل أي تشاور وتوضيح مطلوب، وتوضيح طبيعة البيانات التي سوف تستطيع المنظمة

التي أنشأتها المعاهدة أن تأخذها في الاعتبار. وكما في حالات أخرى، يمكن لمشاورات غير رسمية مكثفة أن تساعد على ايجاد توافق سريع في الآراء يبدو لنا ممكنا منذ الآن.

ان المهمة التي تواجهنا ثقيلة وسوف تثقل بصفة خاصة على من سيقع عليهم واجب القيام بمهام داخل اللجنة. وفي الوقت الذي أقدم فيه خالص تهاني وفدي إلى السفيرين ديمبنسكي وراماكر بمناسبة تعيينهما على التوالي لرئاسة اللجنة المخصصة للحظر الشامل للتجارب النووية والفريق العامل المعني بالمسائل القانونية والمؤسسية، أحرص على أن أقول لهذين الزميلين ان استراليا تدين لهما بالامتنان لأنهما قبلا القيام باسمنا جميعا بهذه المهام الثقيلة وأن أؤكد لهم تأييد وفدي الثابت لكل ما سيقومان به من عمل في سبيل تحقيق هدفنا المشترك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلي. وقد انتهت الآن قائمة المتحدثين. هل يوجد وفد آخر يود أن يتحدث عند هذه المرحلة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

وأذكركم بأنه بناء على اعتماد بيان الرئيس المتعلق بجدول أعمال دورة ١٩٩٥ وتنظيم أعمالها، في ٣ شباط/فبراير الماضي، ما زال يجب حسم عدد معين من المسائل ولا سيما مسألة تعيين منسق خاص لمسألة إعادة النظر في جدول الأعمال ومنسق آخر لمسألة توسيع نطاق تكوين المؤتمر، وأيضا مسألة احتمال أن يعاد، في أقرب وقت، تشكيل اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء، واللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لاعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، واللجنة المخصصة للشفافية في التسلح، وكذلك أي هيئة فرعية تتفق الدول الأعضاء على أن تنشئها بعد إجراء مشاورات جديدة. ولن أدخر جهدا لتحقيق اتفاق على وجه السرعة على جميع المسائل التي ما زالت يجب تسويتها بحيث يمكن للمؤتمر فعلا أن يجعل جميع النصوص الواردة في إعلان الرئيس نافذة.

وقد عممت الأمانة، بناء على طلبي، جدولا زمنيا مؤقتا لاجتماعات المؤتمر في السبوع المقبل. وقد تم وضع هذا الجدول بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة للحظر الشامل للتجارب النووية؛ وهو يُعطى لكم بصفة ارشادية ويجوز تعديله عند الضرورة. وعلى أساس ذلك، هل تسمحو لي بأن اعتبر أن الجدول الزمني قد قبل؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): حسب الاتفاق، ستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء ١٤ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠.

وقبل أن أرفع الجلسة، أذكركم بأن جلسة غير رسمية مفتوحة لمشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر وحدها ستبدأ بعد خمس دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠